التطورات السياسية في المغرب (١٩٥٠-١٩٧٥)

م.د. احلام ناجي مجيد / جامعة ذي قار - كلية التربية للعلوم الإنسانية
AhlamAhlamnaje@gmail.com
م.م. نور هاشم كاظم / جامعة ذي قار - كلية الاعلام
Noor.hashim.dm@utq.edu.iq

الملخص:

شكلت دراسة المملكة المغربية من منظور سياسي جانبا مهما لفهم الاحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين من الاحداث التي تنطوي عليها والانعكاسات الناتجة منها فضلا عن تحديد اسباب واثار تلك التطورات .اذ تؤثر الاوضاع السياسية على توجهات الدول وسياستها الداخلية والخارجية وتحديد طبيعة سلوكها وتعاطيها وتوجهاتها الانية والمستقبلية للمشاكل التي تعاني منها وينطبق ذلك على ما شهدته المغرب من اوضاع سياسية منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥٦ وتنافس الدول الاستعمارية كفرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية واحتلال باريس من قبل المانيا النازية مما عاد على الساحة السياسية بالصراع بين تلك الدول والحركة الوطنية والاحزاب المغربية وسعيهم للتخلص من الوجود الاجنبي بالرغم من الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: (التطورات السياسية، المملكة المغربية).

Political developments in Morocco 1950-1975

M. Dr.. Ahlam Naji Majeed / Dhi Qar University - College of Education for Human Sciences
AhlamAhlamnaje@gmail.com
M. M. Nour Hashem Kazem / Dhi Qar University - College of Education for Human Sciences
Noor.hashim.dm@utq.edu.iq

Abstract:

Studying the Kingdom of Morocco from a political perspective constituted an important aspect for understanding historical events with the aim of extracting content from the events they contain and the repercussions resulting from them, as well as determining the causes and effects of those developments. The political conditions affect the orientations of countries and their internal and foreign policies and determine the nature of their behavior and dealings and their current and future directions to the problems that they face. It suffers from it, and this applies to the political conditions that Morocco has witnessed since it gained independence in 1956, and the competition between colonial countries such as France, Spain, and the United States of America after World War II and the occupation of Paris by Nazi Germany, which brought back to the political arena the conflict between those countries, the

national movement, and the Moroccan parties, and their endeavor to get rid of them. From foreign presence despite independence.

Keywords: (political developments, Kingdom of Morocco).

المقدمة:

تضمن البحث مقدمة واربعة مباحث، تعقبها خاتمة، وقائمة مصادر، تناول المبحث الاول المعنون (دور حزب الاستقلال في تحرير المغرب) دور حزب الاستقلال الكبير والذي بدأ جذوره منذ فرض الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ وتم التطرق التطورات التي ادت الى المطالبة بالاستقلال الذي حضي بتأييد الولايات المتحدة الامريكية وكيف اخذ حزب الاستقلال على عاتقه مقاومة الاستعمار الفرنسي.

وكرس المبحث الثاني (دور الجيش في تحرير المغرب) على اهمية دور الجيش والذي كان لقائد الحركة الوطنية وحزب الاستقلال علال الفاسي دور مهم في تأسيسه لتخليص المغرب من الاستعمار والمتنافسين للحصول على الاستقلال اذ كانت مليئة بالأحداث المضطربة والتي تركت أثارها على حركة تطور المجتمع المغربي وأحدثت تغيرات معقدة في الساحة السياسية تمثلت بخلق ثنائية في الزعامة السياسية (الملك وقيادة حزب الاستقلال) وبذلك فأن الوحدة المتناسقة التي حققها الكفاح الوطني لم تصمد طويلاً أمام تصور كل من الزعامتين.

وركز المبحث الثالث (دور النخب السياسية في تحرير المغرب) دور الفئات الاجتماعية النخب الذين دعموا موقف الاحزاب والتفوا حول الملك للحصول على الاستقلال وساندوا عودة الملك محمد الخامس للسلطة وأصبح هدفهم هو الاستقلال من الاستعمار الاجنبي سوآءا الفرنسي او الأمريكي، وجاء المبحث الرابع المعنون (سياسة المغرب في عهد الملك الحسن الثاني) اتسمت سياسة بالتوتر وكثرة الاضطرابات الداخلية والانقلابات وكانت سياسته تختلف الى حد ما عن سياسة والدة محمد الخامس.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر منها الكتب الاجنبية تحت عنوان (Les Affaires de La Tunisie Et Du Maroc devant Les Nations Unies) للكاتبGeorge Day واحتوى على معلومات اجنبية عن التطورات السياسية بالمغرب وكيف حققت الاستقلال.

واستفادت الباحثة من المعلومات التي حوتها الاطاريح والرسائل الجامعية، كما استدلت الباحثة على المصادر المستخدمة فيها وأماكن وجودها للرجوع اليها ومن أهمها أطروحة للباحثة سمر رحيم نعمه جباري والمعنونة (العلاقات المغربية الامريكية ١٩٥٦-١٩٩١) والتي حوت على معلومات متعلقة بالأوضاع السياسية التي شهدها المغرب ووظفت معلوماتها في المباحث الأول والرابع.

كما اعتمد البحث على مجموعة من الكتب العربية والمعربة ومنها كتاب للمؤلف روم لاندو (تاريخ المغرب الأقصى) اذ احتوى على معلومات مهمة عن طبيعة الأوضاع خلال الحماية الفرنسية للمغرب وبعدها ووظفت معلوماته في المبحث الأول والثاني، اما كتاب عبد الكريم غلاب (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء) فانه حوى معلومات مفصلة عن طبيعة واشكال المقاومة للمحتل الفرنسي واسباب المطالبة بالاستقلال من فرنسا.

كما اعتمد البحث على بعض البحوث المنشورة في المجلات الاكاديمية مثل البحث المعنون: (علال الفاسي في المنفى) للمؤلف محمد العلمي..

المبحث الاول: دور حزب الاستقلال في تحرير المغرب

كان لضعف النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية اثر في تنامي الحركة الوطنية من اجل الاستقلال بعد احتلال فرنسا من قبل المانيا ،مما دفع الوطنين المغاربة المطالبين بالاستقلال للتوجه لألمانيا لطلب مساعدتها في ذلك وفي ١٦ ايلول ١٩٤٠ تسلم القنصل الالماني في تطوان برقية من حكومة برلين تعلن ان المغرب وباقي شمال افريقيا تكلفت بيهم ايطاليا أي بشؤون دول البحر الابيض المتوسط ،وكان الشعب المغربي يأمل تحرير المغرب على يد الالمان بقيادة حكومة فيشي ،ودخلت امريكا المغرب اواخر عام ١٩٤١ وهنا تجتمع عدة عوامل لاختيار المغرب كقاعدة للحلفاء اذ ادى تراجع العلاقات المغربية الفرنسية الى بروز دور الولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها في الاقتصاد المغربي من خلال توقيع معاهدة(ويغان ما رفي) والتي نصت على السماح للولايات المتحدة الامريكية بتصدير بعض السلع الى المغرب بشرط عدم السماح بتصدير هذه البضائع الى دور المحور ،وللموقع الاستراتيجي اهميه لدى الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية لمحاصرة المانيا ،بالمقابل فان المغرب قبل عام ١٩٣٩ سوقا للسيارات والمحروقات الامريكية ،ولان امريكا لم تعترف بنظام الحماية الفرنسية على المغرب رفض محمد الخامس مقاومتها [١]

عندها بدأت الاتصالات بين الرئيس الامريكي روزفلت والملك محمد الخامس مؤكدا له في خطابة بان مجيئ القوات الامريكية الى المغرب لتطهير الشمال الافريقي من النازية الذين يرغبون بالتحكم بالمغرب سياسيا واقتصاديا اذ ارسل روزفلت رسالة في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٢ لوضع

استراتيجية عسكرية وسياسية لتثبيت موقع الحلفاء بالمغرب لضمان الانتصار مما جعل حزب الاستقلال او الحزب الوطني يجمع شتاته اذ شمل مختلف الفئات من العمال والفلاحين والتجار والكفاءات الاخرى بقيادة احمد بلا فريج ورفعوا شعار استقلال المغرب من الاحتلال الفرنسي وهي المهمة التي اخذوها على عاتقهم، واعلنوا ذلك من خلال اعلان بيان الاستقلال اذ قدم هذا البيان الى السلطان المغربي والمقيم العام الفرنسي ،وممثلي الحلفاء ،وهذا مؤشر على بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي ،وانتقلت المطالب الوطنية من الاصلاح ،و المطالبة بالمساواة بين المغربيين والفرنسيين الى المطالبة بالاستقلال ،واجتمعت عدة اهداف وظروف والمتمثلة بالقمع واعلان الاحكام العرفية أي بسبب موقف سلطات الاحتلال قبيل الحرب العالمية الثانية مما دفع الوطنيين ضرورة الخروج من نظام الحماية والبحث عن وسائل التحرر من خلال الاخذ بسياسة العمل الجاد لتحقيق الاستقلال ،وساعد في بروز هذه الفكرة اجواء الحرب العالمية الثانية ،و وثيقة الاطلسي التي ابرمها روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٤١ واهم مبادئه حرية التعليم وحرية العبادة وحرية الشعوب في حكم نفسها ،وحصول الدول العربية الاخرى على الاستقلال كل من سوريا ولبنان ،ولكن الاكثر تأثيرا بالرغم من التعاون بين الوطنيين وفرنسا خلال الحرب دون التوصل الى نتيجة ، اما ردت فعل سلطات الحماية فكان بشكل عنيف ففي ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٤ القي القبض على ١٨ عضو من الحزب الاستقلال وفي مقدمتهم الامين العام احمد بلا فريج ،وما ان اتضح الامر للشعب ووصلت انباء الاعتقال وقع اضراب عام شمل كل المدن المغربية مما ادى الى صدمات عنيفة بين الوطنيين والجيش الفرنسي واهم تلك المدن التي قادة الصدمات وحركة الاضراب هي فاس والدار البيضاء ،مما ادى الى حدوث اضطرابات وفوضى اذ اصبحت اهم المدن المغربية في حالة حرب ،واغلقت جميع المدارس المغربية والاسلامية تضامنا مع حزب الاستقلال وقادته وامام اصرار الشعب المغربي على الاستقلال وبسبب الضغط الجماهيري اقدمت الحكومة الفرنسية على تغيير المقيم العام باخر جديد وهو اريك لا بون [١] وهو يمثل الدبلوماسية الفرنسية وتم ذلك بطلب من الملك محمد الخامس وطالبة بأطلاق سراح المعتقلين واولهم علال الفارس [٢] تطورت بعدها الاحداث الى باندلاع حرب العصابات ، وشهدت البلاد اضطرابات واسعة مطالبة بإلغاء الحماية الفرنسية وتحقيق الاستقلال التام فتوسعت قيادة الحركة المغربية لتشمل عناصر اكثر قابلية وكفاءة ، وتأسست قواعد للموطنين المغاربة التي استطاع السلطان محمد بن يوسف من خلال مكانته السياسية من استقطاب هذه القوى الوطنية .

فشلت الحركة الوطنية بالحصول على مساندة الولايات المتحدة الامريكية ،وادت الحركة الوطنية الى نفي الملك محمد الخامس ، وبغياب القيادة المعتدلة دخلت الثورة المغربية مرحلة العنف التي استمرت حتى عودة السلطان محمد الخامس الى العرش في العام ١٩٥٥ ،وشكلت الطبقة العاملة التي وجدت فرص العمل في القطاعات الاقتصادية في المدن الساحلية الخلايا السرية التي بدأت العمل الوطني ، وتحول مركز القيادة من مدينة فاس الى الدار البيضاء (كازبلانكا) وميناء ليوتي وتحولت الثورة من الاحتجاج السياسي الى العنف ، واندمجت مع الوحدات المقاتلة مع جيش التحرير ١٩٥٤ ومع نهاية العام ١٩٥٥ انتشرت الثورة المسلحة من المدن الساحلية الى جميع انحاء البلاد من دون ان يبدي الامريكان اهتماما بالثورة ومطالب الثوار ،بل على العكس من ذلك حريصين على تزويد الجيش الفرنسي بالمعدات العسكرية لبناء قوة عسكرية فرنسية لمساندة حلف الناتو كما واصلت المجموعة الاستشارية العسكرية الامريكية عملها في باريس[١] .

ولكن بعد تزايد العنف في عام ١٩٥٥ في المغرب تخلت الولايات المتحدة الامريكية عن تزويد فرنسا بما تحتاجه من سلاح ونأت بنفسها عن التورط بالصراع الدائر وهذا الموقف للولايات المتحدة الامريكية يعكس الاعتراف الذي يؤكد بعدم رغبتها في استخدام العنف ، واكدت على رجحان كفة الدبلوماسية ، وبان السلطان المخلوع سيكون مفتاحاً لهذا الحل وانه الوحيد القادر على تهدئة الوضع بدأت الحكومة الفرنسية مفاوضات سرية مع السلطان المغربي محمد الخامس وادارها عدة وسطاء ، وبطرح القضية المغربية امام الهيئة العامة للأمم المتحدة [٢]

بالمقابل ايدت الادارة الامريكية اعلان انطون بيناي (Antoin Pinay) المندوب الفرنسي في الامم المتحدة موافقة بلاده على منح المغرب الاستقلال[١].

امتازت السياسة الفرنسية في حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة بالجمود والانغلاق وعدم التفطن الى طبيعة التغيير الذي طرأ على العالم بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مستعمراتها في الشمال

الافريقي ، وظهر هذا الجمود في مواجهة قضايا المستعمرات سواء في الهند الصينية او في الشمال الافريقي اذ لم تكن الجمهورية الرابعة معتادة عليها حتى اتبع نفس الخط الجديد بالنسبة للقضية التونسية ، فكان تصريح قرطاج الشهير في صيف ١٩٥٤ الذي حصلت به تونس على استقلالها، وحرص ادغار فور (Edgar Faure) على مواصلة تنفيذ خطة سلفه في تونس وعلى انتهاج خطة مماثلة في مراكش[٢].اما الاسباب التي دفعت فرنسا للتخلي عن الجمود والانغلاق فهي :للتخلص من الحركة الوطنية والكفاح في بلدان المغرب العربي ،والعمل على منع الدعم والتطوير للجبهة المشتركة بين كل من الجزائر والمغرب ،وكان سعي فرنسا من خلال ذلك هو حصول تونس والمغرب على الاستقلال لان استقلالهما سيعزل الثورة الجزائرية ،وتعمل هي بالمقابل على اخماد تلك الثورة واستئصال جذورها مما يعني سهولة القضاء عليها [٣] .

كان حجز الزاوية في سياسة باريس الاستعمارية الجديدة يتمثل في عودة محمد الخامس من منفاه واجراء مفاوضات في ايكس – ليبان (Bains–Aix Les) ، فرنسا من جهتها ارادت اختبار قادة المفاوضات للحركة الوطنية ، من خلال اصرارها على اشتراك جميع الاتجاهات المغربية في مفاوضات الاستقلال كقاعدة ثابتة من قواعد الاستعمار الفرنسي تصر عليها كأحسن وسيلة لتجزئة الحركة وطنية ، وزرع بذور الانحراف والاجهاض في نفس الوقت وكانت مفاوضات ايكس – ليبان بالفعل امتحاناً خطيراً للحركة الوطنية بالمغرب لأن الفرنسيين حرصوا على ان يمثل فيها اكبر عدد ممكن من التيارات الوطنية وعلى قدم المساواة وافقت التيارات الاصلاحية في تونس والمغرب لأنها وجدت في العروض السياسة الاستعمارية الجديدة هو أقصى ما يمكن الحصول عليه ، وهكذا نجحت سياسة باريس الجديدة في احلال مشروعية التفاوض من اجل استقلال المغرب محل شرعية النضال المسلح من اجل تحرير المغرب العربي ، وانقسمت الحركة الوطنية المغربية على نفسها نتيجة لذلك ، ونظراً للغموض الفكري وملابساته الذي كان موجوداً آنذاك فقد اسفر الامر عن تواجد عدة تيارات تتصارع فيما بينها، فأثارت بذلك اكثر من شبهة حولها (اي الحركة الوطنية)، وصار كل تيار منها

يبحث لدى الحكم عن سند لمشروعيته ضد الاخر ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك كله هو اكتساب النظام للشرعية التي كان يسعى اليها ، فتأكدت شرعية الحكم على حساب الحركة الوطنية [١] نص الاتفاق اكس ليبان على تنحية محمد بن عرفه وتشكيل مجلس وصاية على العرش بشرط ان يحظى بموافقة الملك محمد الخامس واتجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى الى الملك محمد الخامس الى مدغشقر ،ووصل الوفد الفرنسي برئاسة الجنرال كاتروا للتفاوض مع الملك ،ولكن ما اخذ على هذه المفاوضات الغموض لان الكتلة اليمينية في فرنسا ابدت مقاومة شديدة لقرارات مؤتمر اكس ليبان لذا قررت اللجنة التنفيذية ان يعقد المؤتمر في روما ،وحزب الاستقلال من جانبه بقيادة علال الفاسي رفض هذا الاجتماع لأنه اعتبرها معركة قوة للقضاء على كل اطراف القوى الاخرى ،من المتطرفين والعسكريين والرأسماليين وارهاب الاحمر والمناورين ليدخل للمفاوضات بقوة لفرض الاستقلال والدعوة لعودة محمد الخامس [١]

وفي تشرين الاول عام ١٩٥٥ عاد محمد الخامس في مدينة نيس (Nice) اذ طالب حزب الاستقلال الى جانب عودة محمد الخامس ،الغاء معاهدة الحماية ويعتبر هذا نهاية الخطط الاستعمارية الفرنسية واعترفت بالملك محمد الخامس في الخامس من تشرين الثاني من العام نفسة سمحت فرنسا له بمغادرة منفاه في مدغشقر الى باريس عاد بعدها الى المغرب في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وفي الثامن عشر من تشرين الثاني من العام نفسه اعلن الملك محمد الخامس نهاية نظام الحماية وبداية مرحلة جديدة من الحرية والاستقلال[٢] .

وفي السادس عشر من شباط ١٩٥٦ قاد الملك محمد الخامس البعثة المغربية الى باريس للتفاوض حول العلاقة الجديدة بين البلدين ، واسس بعدها مجلة (صحراء المغرب) ومجلة اخرى باللغة العربية للدفاع عن حدود المغرب الطبيعية والتاريخية وهي (مجلة الافاق الصحراوية) [٣]وفي اذار من نفس العام توصل الطرفان الى اعلان مشترك عد معاهدة فاس قاعدة للعلاقات الفرا نكو – مغربية ، والتي

تعترف بصورة خاصة باستقلال المغرب ، وتقديم خدمة دبلوماسية خاصة وحفظ واحترام الوحدة الاقليمية للمغرب ، ومساعدتها في تشكيل الجيش المغربي واخيراً اعترف البلدان بضرورة التوصل الى مرحلة انتقالية تنفذ خلالها سلسلة بروتوكولات من خلال تبادل المذكرات بين الوزير الاول مبارك البكاي ووزير الخارجية الفرنسي كريستان بينو (Christian Pino) في العشرين من ايلول ١٩٥٦ ، وتم التوقيع على بروتوكول في الرباط واخر في باريس في الثامن والعشرين من الشهر نفسه ينص على استمرار فرنسا في ادارة الشؤون الخارجية حتى الوصول الى اتفاق دبلوماسي فرنسي – مغربي جديد وينص على التزام المغرب بالمعاهدات الدولية

المبحث الثاني: دور الجيش في تحرير المغرب

اسس جيش تحرير المغرب بقيادة علال الفاسي لجعل نضاله منتظم لجمع شتات المغرب في مواجهة الاستعمار واعتبره خيارا استراتيجيا ،وبدأ يفكر في عمل عسكري جماعي منذ عام ١٩٥٣ وتم عقد اجتماع مع قادة الحركة الوطنية لاستعراض الكفاح المسلح وتنسيق العمل بين المغرب والجزائر كخوة اولى لتأسيس جيش تحرير المغرب العربي وتم الاتفاق على الاستعانة بالسلطات المصرية لتساهم في ايصال الامدادات من السلاح وضمن بالمقابل علال مساعدة اسبانيا لغض الطرف عن عملية الانزال التي تقوم بها مصر لتوزيع الشحنات في جبهة وهران الجزائرية لها حصة الثلثين والمقاومة المغربية لها حصة الثلث ،فيما كان من السلطات المصرية الا بتهيئة اليخت دينا لحمل السلاح وتكفل علال الفاسي بأجراء الاتصالات مع السلطات الاسبانية في مدريد وتطوان اذ كسبت موافقة المندوب الاسباني في المغرب (كارسيا فالينو) للسماح للمغاربة بالنزول في المنطقة الشمالية والعمل على تنظيم نشاط الحركة الوطنية بكل حرية ،وبعد مفاوضات بين الحركتين للمقاومة في الجزائر والمغرب اكدت تلك المفاوضات على مبدأ الثورة المشتركة ولكن الاختلاف حصل حول موعدها ،وعلية فان مشروع جيش التحرير هو ردا على المشروع الفرنسي ،وتقرر

انشاء لجنة مشتركة عامة سياسيا ولجنة اخرى للتنسيق لجيش تحرير المغرب العربي في ١٥ حزيران عام ١٩٥٥ ،وبدأت اللجنة عملها التنسيقي الذي شمل ميادين الاتصالات والدعاية والتدريب [١] وانشاء المراكز العسكرية ،وبدأت اللجنة هجومها في الثاني من تشرين الاول عام ١٩٥٥ على الجبهتين الجزائرية والمغربية ،وحققوا نجاحات باهرة في الايام الاولى اشهرها معركة الناظور يوم الرابع من تشرين الاول عام ١٩٥٥ ،عندها اصبح لجيش التحرير المغربي اثر في الميدان ،ومن خلال قائد حركة المقاومة السيد علال الفاسي اصدر بيان جاء فيه ان حركة المقاومة المراكشية وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية كونتا قيادة موحدة تتولى الاشراف على حركة التحرير في البلدين تحت مسمى جيش تحرير المغرب العربي ،وتم تدريب الجيش على اساس تكتيك حربي (حرب العصابات) لمعرفتهم بان أي معركة كلاسيكية مع الفرنسيين ستكون غير مجدية نظرا لتفوق الجيش الفرنسي في العدد والقوة والتقنية [٢]

ساهم جيش التحرير المغربي في عودة الملك محمد الخامس الى عرشه وحقق بتحالفه ميلاد استقلال تونس والمغرب لأنه هدد فرنسا في قضيتها المحورية الجزائر، ان تجربة الكفاح المسلح بين الجزائر وتونس والمغرب في جيش تحرير المغرب سيبقى انجازا فريدا تمكن من ان يذيب الحواجز السياسية والايديولوجية بين الوطنيين المغاربة، ولكن فرنسا بادرت الى ضرب هذا التحالف الذي يشكل خطرا على بقائها في المنطقة فعمدت الى الاتفاق مع القادة التونسيين واستدرجت محمد الخامس في المنفى للتفاوض للقضاء على قوة جبهة المغاربة الا انها لجات الى منح المغرب الاستقلال للتفرغ للجزائر [٣]

المبحث الثالث: دور النخب السياسية في تحرير المغرب

لاشك كان للمؤسسة الملكية والبرجوازية الوطنية وطبقة العمال ، دور مهم في تحقيق الاستقلال الوطني للمغرب ، شهدت مدة الاستقلال تنافس دولي كان على اشدة من اجل توجيه

عملية البناء الوطني بين هذه الاطراف ، بينما بقي قادة الريف خارج الصراع الوطني ، وذلك نتيجة علاقاتهم التي تأسست خلال عهد الحماية ،وكان على النخب السياسة ان تحرص على ان تترأس موقع ممتاز لكي ترث السلطة من الاستعمار ، في الوقت الذي كانت فيه الملكية غير مستعدة للتنازل عن الحكم ولا القبول ببرامج تنموية يكون من نتائجها اضعاف شرعيتها والتي حاولت التمسك بدور مركزي واعاقة التغييرات التي عدت ثورية ومرتجلة في حين تطلعت الطبقات الوسطى لأحداث تغيرات جذرية في البلاد والقيام بأصلاح زراعي واحداث تحولات في الاطار الدستوري [١] .

لقد اختار الملك محمد الخامس ان يعيق هذا التوجه ، وان يفرض الدولة وسيطاً بين المجتمع الريفي من ناحية ، والمجتمع الحضري من ناحية اخرى ،واعطاء الاولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية وتشجيع السياحة، وذلك من اجل انشاء برجوازية زراعية قوية تحافظ بالمقابل على الواقع التقليدي القائم وتدين بوجودها للعرش والنظام [٢].

ان عودتنا ثانية لاسترجاع بعض الاحداث السياسية لفترة ما قبل الاستقلال سيمكننا من القاء الضوء لتتجلى ابعاد اللعبة السياسية في المغرب منذ اليوم الاول من اعلان الاستقلال. ان من بين الاسباب التي دفعت فرنسا للاعتراف باستقلال المغرب واعادة محمد الخامس من منفاه هو قناعتها ان حركة التحرير في المغرب اخذة في التلاحم مع الثورة الجزائرية ، ولذلك اشترطت ان يكون على راس الحكومة شخصية محايدة لا تنتمي الى الحركة الوطنية المعادية للاستعمار الفرنسي ، ولا من اعوان السلطات الفرنسية وعملائها المباشرين بل من بين الذين بقوا مخلصين للعرش ظاهرياً في الاقل ، والذين اطلقت عليهم الاجهزة الاستعمارية في المغرب اسم (القوة الثالثة) وحركتهم في الخفاء والعلن للاحتجاج على ما ادعوه من "استبداد " حزب الاستقلال بالسلطة [١] .

كان الهدف واضحاً وهو تمزيق وحده الصف الوطني الذي تشكل منذ الثلاثينات من الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال، ومن مؤسس العرش وعلى رأسه محمد الخامس ، ومن ثم الحيلولة دون

تحول استقلال المغرب الى استقلال حقيقي يتحقق فيه جلاء القوات الاجنبية الفرنسية والامريكية والاسبانية ، والسير في بناء المغرب العربي انطلاقاً من مساندة الثورة الجزائرية وبناء اقتصاد وطني متحرر ، وتشييد حياة ديمقراطية يكون للحركة الوطنية الدور الاساسي فيها ، تلك الاهداف التي لم يتردد القادة الوطنيون وفي مقدمتهم علال الفاسي والمهدي بن بركة من التصريح بها وتأكيدها في كل مناسبة منذ ان اعلن عن الدخول في مفاوضات الاستقلال لقد اعيد تشكيل هذه " القوة الثالثة " في السنة الثانية من الاستقلال ، باسم " جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية " وباركها رئيس الحكومة احمد بلفريج ، وكانت قوة مصطنعة يراد منها تمزيق تلك الوحدة الحميمة التي جمعت العرش والحركة الوطنية في صف واحد للكفاح من اجل الاستقلال اذ عمدت الادارة الفرنسية

الى مختلف الاساليب من اجل تحقيق هذا الغرض ، فقد وقعت حوادث تمرد على السلطة في الشمال المغربي وكان اخطرها ما حدث في مدينة الحسيمة اذ طوقت قبائل من الريف مدينة الحسيمة وحاولت الاستيلاء عليها بالقوة مما اضطر قوات الجيش الملكي لدخول المدينة من البحر وعززت الحامية فيها واعلنت المدينة منطقة عسكرية ، ورغم سيطرة الجيش على المدينة فأن الاوضاع كانت تنذر بوقوع احداث اخرى ، الامر الذي حمل ثلاثة وزراء من حزب الاستقلال لتقديم استقالتهم الى الملك محمد الخامس وكانت هذه هي الحكومة الثانية في المغرب الذي لم يكن قد مضى على استقلاله سوى سنتين.

اتسعت حركات التمرد لتشمل انحاء منطقة الريف شمال المغرب خلال شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، وقد ارجع المسؤولون سبب هذه التحركات لتدهور الحالة الاقتصادية في الشمال بعد دمج المنطقة التي كانت تحت السيطرة الاسبانية وارتفاع الاسعار بصورة لا تتناسب والاجور والموارد الشخصية لسكانها.

وفي محاولة لتهدئة الاوضاع لجات الحكومة لتجربة التناوب ، تناوب قوامه إقصاء الحركة الوطنية من الحكومة واسنادها لهذه القوة الثالثة التي وضعت موضع " المعارضة " ، ومن دون اغفال العوامل الذاتية في الموضوع فأن دور العوامل الخارجية كان هو المحرك لهذا التحول الذي جري في اواخر الخمسينيات، ويكفي وضعت الحركة الوطنية اهدافها ، والتي اكد عليها المهدي بن بركة في محاضرة له في كوادر حزب الاستقلال في الدار البيضاء في اطار توضيح الموقف غداة تقديم الوزراء الوطنيين استقالتهم في الخامس من نيسان ١٩٥٨ حيث وضح ابعاد تلك الازمة الوزارية الاولى التي عرفها المغرب المستقل موضحاً بانها ازمة تطور ورغبة في التحرر من الاوضاع الاستعمارية الموروثة وتحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة بتحقيق الوحدة المغربية ووحدة المغرب العربي وبناء اقتصادي متين وتوسيع نطاق هذا الاقتصاد في المجال الزراعي والتصنيع وبناء ديمقراطية حقيقية [١] واذا اضفنا الى ذلك " مؤتمر الوحدة " في طنجة ، نيسان ١٩٥٨ الذي عقدته الحركة الوطنية في طنجة وحضرته كل من المغرب والجزائر وتونس ، والذي كان موضوعه وحدة المغرب العربي ، والوسائل الكفيلة بتحقيقيها وفي مقدمتها المساندة العملية للثورة الجزائرية ، واذا اخذنا بعين الاعتبار تأثير المد التحرري الذي كان يجتاح المنطقة العربية كلها، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ادركنا كيف ان الاستراتيجية الاستعمارية كان لا بد من ان تركز في المغرب على قصم عرى ذلك الحلف الوطني بين العرش والحركة الوطنية [٢] .

فللوهلة الاولى يبدو الصراع السياسي الذي جرى في المغرب منذ العام ١٩٥٦ وكأنه يدور حول كيفية ايجاد توافق ما بين السلطة التقليدية المتمثلة في العرش المغربي وبين المطلب الرئيس الذي اتحدت على اساسه القوى السياسية مع السلطان من العام ١٩٤٤ وهو اقامة نظام ديمقراطي عصري اقل ما يؤدِ اليه الحد من السلطات الملكية [٣].

وبذلك فان الوحدة المتناسقة التي حققها الكفاح الوطني ضد المستعمر لم تصمد طويلا امام تصور كل من الزعامتين لما سيكون عليه نظام الحكم في المغرب المستقل. فبالنسبة للسلطان محمد الخامس فان اعلان الاستقلال وضع حدا لفترة دخيلة على البلاد وذلك لصالح امتداد شرعية الحكم الملكي ، وان على النظام الملكي ان يتطور تدريجياً من دون احداث أي خلل نحو نظام حكم ملكي ديمقراطي، وبهذا فان المعادلة الصعبة التي فرضت نفسها على العاهل المغربي منذ عودته من المنفى كانت تتمثل في كيفية الاحتفاظ بهذا التماسك المنسق للامة حول العرش، اما بالنسبة لقادة حزب الاستقلال فان الانتصار الذي سجله الكفاح الوطني كان يعني استقرار وجود القوة الحزبية الموحدة على المسرح السياسي، وانه على الحزب ان يضطلع بدور طليعي خلال المرحلة التالية في بناء الاستقلال الوطني ، وان الضمان الوحيد لذلك هو اقرار نظام ملكي دستوري يكفل للحزب من خلال التمثيل الشعبي المشاركة في الحكم ،ومن هنا كان التنافس بين الحزب والقصر، وكل منهما يعتمد على الهالة الشعبية التي اكتسبها في الماضي لكي يتغلب على الاخر ، ولكن هذا التنافس بالرغم من كل مظاهره لم يكن يجري بين طرفين متكافئين، فقد كان السلطان يجسد شخصية الامة المغربية وعودة السيادة الشرعية التي سلبها الاستعمار في الماضي ، اما الحزب ، فقد كان هو العنصر الجديد الذي اوجدته ظروف الحكم الاستعماري ،وبعد انحسار هذا الحكم اراد الحزب الاضطلاع بدور جديد في ظل المغرب المستقل وهذا ما فشل في تحقيقه حزب الاستقلال لأنه لم يفلح في الاحتفاظ بوحدة صفوفه لخوض المرحلة الجديدة في حين كانت تواجهه زعامة تقليدية موحدة في شخص السلطان والاسرة المالكة[١]

ولابد لنا من معرفة ان موقف حزب الاستقلال ازاء الاستراتيجية الاستعمارية بفرض قوة ثالثة اتسم بالسلبية ،ولم تكن لديه الرؤية الصحيحة للكيفية التي يجب اتخاذها ازاء هذه التطورات السلبية ، فضلاً عن افتقاره ايضاً للكيفية التي يجب ان يتطور بها ليتمكن من مواجهة المهام الجديدة خاصة وانه كاد ان يكون الحزب الوحيد في تلك الفترة ، بل انه على العكس من ذلك شهد ظهور جناح

تقليدي معتدل يدافع عن مصالح الفئات المستفيدة من الاستقلال مع الدعوة الى اصلاحات لا تمس الهياكل القائمة ، وجناح تقدمي كان يرغب في تحقيق تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع بتأميم المناجم ووسائل النقل والخدمات العامة والقيام بإصلاح زراعي بالإضافة الى مطالبته بأحداث تحولات في الاطار الدستوري ، ونهج سياسة مؤيدة للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي[١] .

وهكذا برز بوضوح ان الجناح البرجوازي في الحركة الوطنية لم يكن مستعداً للدخول في صدام مع الاقطاع ، واكثر من ذلك ان الجناح البرجوازي تواطأ ضد حركة المقاومة وجيش التحرير مع حاشية القصر ،وحاول اقناع الملك محمد الخامس بخطر التآمر على العرش حين طرحت مسألة حل جيش التحرير في الجنوب فأصبح الانقسام امراً واقع لابد منه حتى يستطيع الشعب المغربي الوقوف بحزم امام الاقطاع المتحالف مع الاستعمار الجديد ، وكان على رأس قيادة هذا التحالف البرجوازية الصغيرة التي اكتسبت الوعي والخبرة من خلال احتلالها لبعض المراكز القيادية ، وقد عبر هذا التحالف عن نفسه في الحزب السياسي الذي عرف " بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية" والذي كان مكسباً للقصر بعد تصدع حزب الاستقلال الذي لجأ الى تكليف عبد الله ابراهيم في السادس عشر من كانون الثاني١٩٥٨ ، وهو احد زعماء القوات الشعبية بتأليف حكومة من ممثلي القوى الشعبية ومندوبين عن القصر فكان اللقاء بين مصالح الاقطاع والملكية في تكريس الانشقاق النهائي لحزب الاستقلال ، والذي صب ذلك في مصلحة البرجوازية الصغيرة لاكتساب ثقل فعال مستمد من الوجود في السلطة تواجه به الثقل التاريخي الذي اكتسبه حزب الاستقلال عند قيادته للحركة الوطنية منذ نشوئها[١].

سارعت القوات الشعبية منذ البدء لمحاولة تطبيق برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعادي للاستعمار والاقطاع من خلال المطالبة بتوزيع الاراضي على الفلاحين ، وطرح خطة خمسية

هدفت الى برمجة الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي عجل بالصدام وادى الى سقوط حكومة عبد الله ابراهيم ، ليعقبها تشكيل حكومة برئاسة الملك واحتكاره لجميع السلطات بشكل مكشوف وذلك في السادس والعشرين من ايار ١٩٦٠ [٢] ،واسند فيها منصب نائب رئيس الحكومة الى ولي العهد الحسن الثاني ، وتبع ذلك سلسلة من الاجراءات والتغييرات في مراكز الادارة والمؤسسات العمومية وشبه العمومية التي ابعدت ما تبقى من العناصر المنتمية للحركة الوطنية داخل الادارة المغربية بمختلف مستوياتها ، واحلت محلها عناصر من القوة الثالثة حتى ان مناصب المسؤولية في الادارة المغربية أبعدت منها جميع العناصر الحزبية واسندت الى العناصر الموالية للقصر ، ولم يكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معنياً بهذا النوع من الاجراءات وذلك لأنه لم يكن ذا نصيب في مراكز المسؤولية على صعيد الجهاز الاداري ، الا انه كان المعني الوحيد لدى الجنرال افقير (مدير الامن الوطني) لقد انشغلت ادارة الامن في عهده بالتضيق على صحافة الاتحاد ومطاردة اعضاءه [٣].

ولتقويم هيكلية الدولة ومؤسساتها ، نجد ان المجلس الوطني الاستشاري الذي تأسس في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ كان اكثر انعكاساً للمشورة التقليدية في ثوب عصري عما هو برلمان تمثيلي بمعنى الكلمة ، ومن ثم كان الاجراء بتأسيسه لا يسجل في جوهره تقدماً ملموساً في طريق الديمقراطية العصرية ، ثم جاء ميثاق الثامن من ايار ١٩٥٨ الذي تضمن لأول مرة مراحل البرنامج الدستوري المزمع تحقيقه ، والاعلان عن قانون الحريات العامة ، واهم ما تضمنه تشجيع قيام تشكيلات سياسية جديدة ، وبحلول الخامس والعشرين من ايار ١٩٦٠ حدد خطاب العرش العام ١٩٦٢ كموعد لمنح البلاد اول دستور لها ، وكان هذا هو مضمون الخطة المرحلية التي وضعها الملك محمد الخامس قبل ان تحين وفاته في السادس والعشرين من شباط ١٩٦١[١] .

المبحث الرابع سياسة المغرب في عهد الملك الحسن الثاني

في ٢٦ شباط عام ١٩٦١ اعلن القصر الملكي عن وفاة الملك محمد الخامس اثر عملية جراحية ،وتم تنصيب الملك الحسن الثاني في ٣ اذار عام من العام نفسه على عرش المملكة المغربية ،وبعد تسلمه قام بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية في المدة من ٢٧ اذار -٢ شباط عام ١٩٦٣ وجاءت تلبية لدعوة الرئيس جون كنيدي ،واثمرت الزيارة على تشكيل لجنة بين البلدين مهمتها تقديم الدعم من المعدات والتجهيزات العسكرية للجيش المغربي ،ولاسيما القوتين الجوية والبحرية ،اذ حصل المغرب على ٦ طائرات من طراز (c.119) ،٦ من طراز (C47) ،٥ طائرات من طراز (H.43B) مع ذخائرها وادواتها [٢] وهذه السياسة الخارجية التي اتبعها الحسن الثاني عادت على المغرب بشيء[١] من التطور العسكري والاقتصادي اذ واصلت الولايات المتحدة الامريكية تقديمها للمنح العسكرية للمغرب ،ففي عام ١٩٦٥ حصل المغرب على منحة بقيمة ٢,٣ مليون دولار تضاعف المبلغ بعدها الى ٣ مليون دولار بعد قيام (حرب الرمال) حول الصحراء الغربية اذ اندلعت على اثرها حرب حدودية بين الجزائر والمغرب تشرين الأول عام ١٩٦٣ وتم وقف اطلاق النار بمبادرة عربية وافريقية الا ان التوترات بين البلدين بقيت مستمرة حتى أيلول من عام ١٩٦٨ وقع الطرفان على اثرها معاهدة (الاخوة وحسن الجوار والتعاون) في مدينة افران بين الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين وبذلك ومنذ اذار ١٩٦١ اتبع الملك الحسن الثاني الخطوط العريضة نفسها التي رسمها والده الملك محمد الخامس في مجال سياسة المغرب الداخلية ، ولم تتغير الخطوط العريضة في مجال السياسة الخارجية العربية اذ تميز عهد الملك الحسن الثاني منذ بدايته بإضفائه طابعاً خاصاً ومميزاً على الخطوط العريضة التي وضعها ابوه الملك محمد الخامس قبل وفاته ، فقد التزم الملك الشاب بالتاريخ الذي تحدد لمنح البلاد اول دستور هو الثامن عشر من تشرين الثني ١٩٦٢ ، كما طرح الدستور على الشعب من خلال استفتاء جرى خلال شهر كانون الاول فنال تأييدا بنسبة (٨٠%) وبمشاركة (٩٧%) من الاصوات المدونة، وهي نتيجة سجلت اكتساح الملك الساحة السياسية المغربية وتراجع القوى الوطنية

اما موقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فهو معارض وقاطع الاستفتاء اما حزب الاستقلال الذي كان مشاركاً في الحكومة فقد ايد هذا الدستور الممنوح وجند قادته واطره للدعاية له بما فيهم رئيس الحزب علال الفاسي الذي القى بكل ثقله في حملة الاستفتاء ، ولم يمر شهر واحد على الاستفتاء الذي اقر به هذا الدستور حتى اجرى تعديل وزاري ضمت بموجبه حقيبة وزارة الاقتصاد الى احمد رضا كديرة الذي كان يقوم بكثير من مهام رئيس الحكومة (الملك) بوصفه مديراً للديوان الملكي اضافة الى وزارة الداخلية ، كما اعفى وزير المالية من حزب الاستقلال وعوض بوزارة الاشغال العمومية ، وامام هذا التعديل الوزاري الذي عده الوزراء الاستقلاليون اهانة لهم اضطروا لتقديم استقالتهم، ويبدو ان دفع حزب الاستقلال الى خارج الحكومة كان مقصوداً للتخلص من اي نفوذ له داخل الحكومة ، واي تأثير له على الشعب ايضاً وبعد اقرار الدستور تم اجراء اول انتخابات برلمانية في المغرب ، وقبل اجرائها بشهرين اعلن احمد كديرة عن تأسيس حزب عرف (بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية)، واجريت الانتخابات البرلمانية في السابع عشر من ايار ١٩٦٣ في جو من التدخل الاداري السافر خصوصاً في القرى والارياف، فأسفرت عن فوز جبهة الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية بأغلبية المقاعد ، اما الاتحاد الوطني الذي شدد الخناق على مرشحيه فقد حصل على (٤٦) مقعدا بينما اعطي (٢٢) مقعداً مما حمله على عدم المشاركة في اي حكومة تؤسس على هذه النتائج اما الاستقلاليين فكان شعورهم بسلبية القصر الملكي اذ قدم الوزراء حامد بوسته ومحمد دويري (وهم استقلاليون) استقالتهم من الحكومة في الثاني من حزيران ١٩٦٣ مما ادى الى تعديل وزاري ، وكان هذا يعني بداية انتقال الجناح المعتدل لحزب الاستقلال من التأييد لنظام الحكم الى المعارضة ، وكخطوة ثانية قرر حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقاطعة الانتخابات البلدية في الرابع والعشرين من تموز ١٩٦٣ مما ادى الى فوز ساحق لتنظيم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الموالي للقصر الملكي[١].

وبعد اجراء الانتخابات البلدية شكل محمد احمد باحنيني حكومة جديدة في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ لم تضم في صفوفها سوى العناصر الموالية والمخلصة للملك ، ومن هذه الشخصيات المقربة للملك تم تشكيل تنظيم جديد تحت مسمى "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" برئاسة احمد رضا كديرة وهو ايضا من اصدقاء الملك الحسن الثاني والحزب الجديد مناهض للقوى الحزبية الاستقلالية واليسار الممثل في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي غير المعترف به فلمتتبع للأحدث السياسية في المغرب يجد في هذه المدة التعدد الحزبي الذي نص عليه دستور ١٩٦٢ اتاح للعرش الانفراد في الامساك بالوضع الداخلي المغربي مما يعني قيام تشكيلات حزبية مواليه للعرش ، كانت تستهدف القضاء على نفوذ الاحزاب القائمة ،الا انها لم تحقق التفاف الشعب حولها على النحو الذي اراده الملك مما تسبب في الفراغ الذي ساد المسرح السياسي المغربي ادى الى القلاقل والاضطرابات اذ ساهم ضعف الحكومة في توتر الوضع السياسي الذي تطور في النصف الاول من العام ١٩٦٥ مع تزايد البطالة وارتفاع الاسعار التي ولدت حالة من السخط وعدم الرضا في المناطق الحضرية ، وفي اذار قادت التعليمات التي اعلنتها وزارة التربية والتي اتسمت بقسوتها الى احتجاجات طلابية ، والتي تطورت في الثالث والعشرين من اذار الى مظاهرات طلابية واسعة في الدار البيضاء وتحولت الى حالات شغب شارك فيها العمال ، وقتل فيها عدد كبير من المواطنين عندما اطلقت الشرطة النار على المتظاهرين[١]

الحكومة من جهتها حاولت انهاء الاضطرابات من خلال بدأ المفاوضات بين الملك والقادة السياسيين لجميع الاحزاب في محاولة لتشكيل حكومة اتحاد وطني ، كما اصدر الملك عفواً عاماً عن جميع السجناء السياسيين في الرابع عشر من العام نفسه ، واقترح برنامجاً للتطوير الصناعي والزراعي اضافة الى شن حملة ضد الفساد في الادارة بسبب حصولها على مساعدة من الولايات المتحدة الامريكية تقدر ب ١٨ مليون دولار اذ حصلت الازمة بسبب انقطاع المبيعات الفرنسية للجيش المغربي [١]

ومع هذا رفض حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المصالحة مطالبين بأجراء انتخابات ديمقراطية يعقبها تشكيل حكومة من قبل اغلبية الاحزاب الوطنية ،وامام هذه الاخفاقات السياسية المستمرة ، اعلن الملك الحسن الثاني في السابع من حزيران ١٩٦٥ حل وزارة محمد احمد باحنيني واعلان حالة الطوارئ ، واخذ على عاتقه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية كاملة ، واعلن عن نيته اجراء انتخابات جديدة بعد تنقيح الدستور والموافقة عليه عبر الاستفتاء وبذلك شهدت الساحة المغربية خلال المرحلة (١٩٦٣-١٩٦٥) فشل اول محاولة لإقامة ديمقراطية نابعة عن دستور ١٩٦٢ ، كما تم تصعيد الصراع السياسي بين الاحزاب من جهة ،والعرش من جهة اخرى لينتهي الامر بإيقاف العمل بالدستور واعلان الاحكام العرفية في السابع من حزيران ومع استمرار الحالة غير المستقرة في المغرب اعلن الملك الحسن الثاني عن خططه لمغربة اجزاء عديدة من الاقتصاد المغربي خلال العامين (١٩٧٤-١٩٧٥)، وفي الوقت نفسه عزز من تأييده التقليدي للمناطق الريفية من خلال مصادرته الاراضي التي يملكها الاجانب وتوزيعها على القرويين ، كما صاحب ذلك قيام الملك ببعض الاجراءات التوفيقية وذلك بتبنيه خطط لإصلاح التعليم الجامعي والقضاء واطلاق اعداد كبيرة من المسجونين الى جانب المشاكل العديدة التي كان يعاني منها المغرب ، ومحاولات الملك لطرح الحلول لها ، فان المغرب ظل يعاني منذ العام ١٩٧٥ من التأثيرات المجتمعة لحرب الصحراء المكلفة ، ومن الاسعار العالمية المنخفضة للفوسفات التي تعد من ضمن صادراتها الرئيسة ، ونسبة سكانية عالية ، وان هذه الضغوط كان لها تأثيراً قاسياً خلال العام ١٩٧٨ حيث قامت الحكومة في تلك السنة بسلسلة من الاجراءات الصارمة لمجابهة هذه الضغوط التي شملت تقليل الواردات بنسبة (٢٥%) ، وتقليص خطة التنمية من خمسة سنوات الى ثلاث سنوات ، وبحلول العام ١٩٨٠ تحسنت الموازنة التجارية ، وتم تقليص مصاريف الدولة وخاصة الادارة ، لكن تكاليف الحرب في الصحراء الغربية قوضت وبصورة كبيرة اية نتائج ايجابية لبرنامجها الجديد لعام ١٩٦٥[١].

وخلال المرحلة الثانية التي تمتد من (١٩٦١-١٩٦٥) ، أستفاد الملك الحسن الثاني من الظروف الطارئة في المغرب ومن البنود المدونة في الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ ، ليحكم بلاده حكماً مطلقاً ومباشراً رغم ان المادة الاولى من الدستور المغربي تنص على " ان نظام الحكم في المغرب نظام ملكي دستوري ديمقراطي واجتماعي " ، وقد استغل الملك الحسن الثاني وجود المادة (٣٥) في الدستور التي تنص على : " اذا كانت الاراضي الوطنية مهددة او وقع من الاحداث ما من شأنه ان يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك ان يعلن حاله الطوارئ بمرسوم ملكي [٢].

وبعد اعلان حالة الطوارئ اخذ الملك الحسن الثاني بحكم المغرب حكماً مباشراً بعد حل البرلمان وقيامه بجميع المسؤوليات بوصفه رئيساً للحكومة ومراقباً لأعمال الوزارات ،لقد سعى الملك الحسن الثاني الى تسويغ مواقفه هذه موضحاً بانها لمصلحة البلاد، وانها مفيدة بالنسبة للأوضاع الراهنة ، وذات فائدة ايجابية وسريعة في ميادين الاقتصاد والتصنيع والعمران ، وقد حاول ان يدعم وجهة نظره وموقفه المتعنت بقوله " ان الاحزاب السياسية المغربية التي تمثل الرأي العام ما زال ينقصها النضوج والمؤهلات الكفيلة في الاسهام في رفع مستوى البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً " الا ان الاحزاب المغربية التقدمية رفضت هذا التسويغ ، واكدت على ضرورة اعادة الحياة البرلمانية ، ووضع حد للقرارات المرتجلة التي اتخذتها الحكومة من دون اخذ الراي العام المغربي بنظر الاعتبار ، وطالبت بأعاده النظر في نوع الحكومة وجهازها الاداري واقامة شؤون البلاد على اسس ديمقراطية برلمانية ويقوم الشعب بمناقشة الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها مؤكدة ضرورة احداث تغيير جذري للأوضاع الاجتماعية والقضاء على الاقطاع وتثبيت العدالة الاجتماعية ومنح الاحزاب الوطنية حرية العمل السياسي وفي الحقيقة ، ان الحكومة المغربية فشلت في تسيير الادارة والحكم في الميدان الداخلي والخارجي لاسيما بعد اتخاذها سياسة تستهدف تجميد أهم المشاكل القائمة وعدم اثارتها في المجالات الدولية وعلى الصعيد الاعلامي خاصة ما يتعلق باسترجاع الاراضي المغربية التي بقيت خارج السيادة المغربية .

كما امتازت ادارة الدولة بفقدان الاستقرار والجدية خاصة في مجال تبديل وتغيير القوانين والانظمة والتعليمات بصورة مستمرة ،وانعدام المسؤولية في معظم اجهزة الدولة ، اذ ليس هناك وزيراً ومديراً ولا موظف له مسؤولية كاملة في عمله ، وان انعدام المسؤولية القى بظلاله الواسعة على العمل نفسه وعلى جهاز ادارة الدولة نفسها وعلى عدم احترام الدستور ، واتباع سياسة الارتجال والحكم الفردي الذي يمارسه رئيس الحكومة المعروف باعتداده بنفسه واصراره على النهج الفردي في التوجيه والادارة المركزية ، كما ان المحسوبية وقلة الرواتب واستغلال النفوذ ادت دوراً اخر في عرقلة الادارة وخططها التنموية وجهت الصحف والاحزاب المعارضة نقداً شديداً لاستغلال النفوذ واقامة اقطاعيات جديدة عبر قيام الحكومة بتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين ، وعلى بعض ذوي النفوذ في ان واحد . واشارت الى ان الاستثمار الاقتصادي وبعض المشاريع العمرانية الكبرى والمقاولات العامة تستغل بصورة غير مباشرة ليساهم بها بعض اصحاب النفوذ وعدد كبير من الشركات الأجنبية من شتى البلدان الاوربية والامريكية لاستنزاف ثروات البلاد الطبيعية ، ومع ذلك فأن حاله الفقر والبطالة تنتشر في معظم ارجاء البلاد ولحل الازمة السياسية في المغرب والغاء حالة الطوارئ ، تنحى الملك الحسن الثاني من منصب رئيس الوزراء وكلف الدكتور محمد بنهيمه بتشكيل الحكومة في(٧تموز ١٩٦٧ –٦ تشرين الاول ١٩٦٩) التي ضمت عناصر معتدلة وموالية للقصر الملكي ، وخلال العامين (١٩٦٧–١٩٦٨) حصلت العديد من التغييرات في مجلس الوزارء مما ادى الى استمرار الاضطرابات لكن الملك تمكن من تحقيق بعض الاستقرار من خلال توزيع الارضي على الفلاحين، والسيطرة على بعض المرافق الانتاجية ووضعها تحت اشراف الحكومة وخلال العام ١٩٦٩ بدأت الفعاليات السياسية تأخذ مسارها بشكل تدريجي على الرغم من خضوعها للقيادة والتوجيه الملكي ، حيث تم اقامة انتخابات بلدية وقروية في شهر تشرين الاول ، بالرغم من مقاطعة احزاب المعارضة ، وكان اغلب المرشحين مستقلين، وبانتهاء الانتخابات تم تكليف الدكتور احمد العراقي لتشكيل حكومة جديدة (٦ تشرين الاول ١٩٦٩–٦ اب ١٩٧١) فيما عمل الملك الحسن الثاني طوال العام ١٩٧٠

في صياغة الاطار الديمقراطي الذي يراه مناسباً للبلاد متجاهلاً مطالب المعارضة الحزبية ، ذلك من خلال وضع دستور جديد ، ثم اجراء انتخابات تشريعية لتشكيل برلمان جديد الذي افتتحت اولى دوراته في التاسع من اكتوبر ١٩٧٠ ، لينتخب منير عبد الهادي بو طالب رئيساً له(١).

شهدت هذه المدة الاعتقالات واعمال الاختطاف في صفوف المعارضة بتهمة التآمر على النظام الملكي ، كما جرت محاكمات في الرباط ومراكش، وفي مثل هذا الجو السياسي المشحون بالتوتر قامت اول مؤامرة عسكرية فاشلة لاغتيال الملك الحسن الثاني في العاشر من تموز ١٩٧٠ على يد الجنرال محمد مدبوح والجنرال محمد اعبابو ، وذلك في مدينة "صخيرات" وقد كانت لهذه المؤامرة الفاشلة انعكاسات مهمه على الساحة السياسية تمثلت شهد العرش المغربي هزة بعد مدة تألق دامت منذ العام ١٩٥٦ ، بالرغم من اعلان حالة الطوارئ التي دامت خمس سنوات (١٩٦٥-١٩٧٠) فيما اوضحت هذه المحاولة الفاشلة نهاية اعتماد العرش الملكي على القوات المسلحة ، وبالتالي ظهرت ضرورة الاتجاه مرة اخرى الى القوى الحزبية مما اوضحت تلك الاسباب انفة الذكر اقتنع الملك الحسن الثاني بضرورة اجراء تغييرات مهمة في الاوضاع، وهو ما تعهد به في الملك في الرابع من اب ١٩٧١، كما بدأت اللقاءات بين الملك وزعماء الكتلة الوطنية منذ تشرين الاول من العام نفسه ، وذلك بهدف اقناع المعارضة الحزبية بالعودة الى المشاركة في الحكومة وفي شباط ١٩٧٢ قام الملك الحسن الثاني بإعلان دستور جديد خول السلطة الكاملة للحكومة ، الا ان الدستور المقترح الذي نص على بعض التنازلات الملكية المحدودة لم تكن تكف لاجتذاب المعارضة الحزبية للتعاون الامر الذي دفع الملك الحسن الثاني الى تأجيل انعقاد المجلس النيابي واعداد قوائم انتخابية جديدة(٢).

وحدثت محاولة انقلابية ثانية في اب ١٩٧٢ عندما حاولت طائرات مقاتلة تابعة للقوة الجوية اطلاق النار على الطائرة الملكية ومهاجمة المطار والقصر الملكي في الرباط .ان محاولة الاغتيال هذه التي اعد لها الجنرال اوفقير ، وهو وزير الدفاع ورئيس اركان الحرب الذي حصلت وفاته مباشرة

بعد محاولة الاغتيال دفعت الملك لتبوأ قيادة القوات المسلحة ولم يعين وزيراً جديداً للدفاع حتى اذار ١٩٧٣ [٢].

ونتيجة لتطور الاحداث السياسية عاد الملك مرة اخرى للأحزاب الوطنية طالباً مساعدتها في المساهمة في الانتخابات العامة والتعاون مع الحكومة .الا ان حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية طالبا بأحداث اصلاحات عديدة تقضي بتحديد سلطات الملك ،وتامين الحريات السياسية التي لم يقبل بها الملك[١]

وازاء رفض المعارضة الحزبية المشاركة في نظام الحكم، عين الملك أحد رجال اسرته وموضع ثقته وهو احمد عثمان ليرأس الحكومة الجديدة التي تشكلت في الثاني من تشرين الاول ١٩٧٢، والتي استمرت الى الثاني والعشرين من اذار ١٩٧٩ وهي وزارة لم تكن حزبية بل كانت تضم عدداً من الفنيين والشخصيات المقربة للقصر الملكي.

شهد عام ١٩٧٣ ترأس الحسن الثاني في السادس والعشرين من اذار اجتماعا مع رجال المعارضة الحزبية وقدماء المحاربين ، وكان الغرض من الاجتماع هو استرداد عطف الاحزاب، والتأثير عليهم من الناحية المعنوية لكسبهم الى جانبه ، لكنه لم يتمكن من تحقيق شيء يذكر لإصرار القوى الحزبية على مطلبها في تحقيق الديمقراطية بصورة كاملة[٢].

واستمر الحال على ما هو عليه حتى منتصف العام ١٩٧٤ حيث طرأ عامل جديد ليغير المعادلة السياسية وليكسر الجمود والتصلب في موقف الطرفين المعنين – الملك والمعارضة الحزبية – ليؤدي لانطلاقة سياسية جديدة قادت في نهاية الامر الى فتح حوار بين الملك والمعارضة الحزبية ، هذا العامل الجديد هو قضية الصحراء الغربية فلها اهمية استراتيجية للمغرب خاصة والشمال الافريقي عامه فهي ركيزة وطنية من خلال توفر المواد الاولية فيها ،وتميزت باحتوائها على السلع الاستراتيجية كالنفط والحديد واليورانيوم والفوسفات والانتاج الزراعي كالحنطة والشعير والرز وفول الصويا والذرة

الصفراء واخذت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على عاتقها تحقيق الاستقلال للصحراء اذ عقد اول مؤتمر عام ١٩٧٣ وبدأت حركة البوليساريو استحوذت على نفوذ وتأييد في الصحراء واصبحت الناطق الرسمي لسكان الصحراء وحظيت بموافقة دولية واسعة بتمسكها بخط استراتيجي سياسي مطابق لأهداف الامم المتحدة بقرار ٥١٤ -٥ والذي نص على حق الشعوب في تقرير شعب الصحراء الغير قابل للتصرف واجري استفتاء تنازل فيه الاسبان عن الصحراء بعد ضغط وقرارات الامم المتحدة امل البوليساريو استطاعت من جهتها ان تقوم بقطع الطريق على المغرب من خلال استمرارها لتمثيل سكان الصحراء الغربية وبتشجيع من الجزائر اعلنت البوليساريو قيام (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) في ٢٧ اذار ١٩٧٦ اذ اعلنوا فيها عن نية سكان الصحراء حماية استقلاله ووحدة ارضة والسيطرة على موارده وثروته الطبيعية بالمقابل حظيت البوليساريو بدعم دولي ضمن قرارت الامم المتحدة ونتيجتها اجراء المفاوضات وانتهت تلك المشكلة في تقسيم الصحراء بين الجزائر والمغرب [١]

الخاتمة:

تابعت الدراسة التطورات السياسية في المغرب (١٩٥٠- ١٩٧٥) واتضح من خلال البحث مدى تأثير التدخل الاجنبي في التطورات السياسية الداخلية والخارجية في المغرب اذ لم تعد تعتمد على نتائج الحرب العالمية الثانية للتخلص من الاستعمار الفرنسي ولكن حزب الاستقلال بقيادة علال الفاسي دفعهم للتصدي واخذ مبادرة المقاومة لتحرير الاراضي المغربية من أي استعمار أجنبي.

وكشفت الدراسة ان للجيش دورا بارز بعد تأسيسه من قبل قائد الحزب الوطني (حزب الاستقلال) اذ اخذ على عاتقه المواجهة المباشرة وبقوة السلاح للقضاء على الوجود الفرنسي وساهم في بروز تلك النزعة الاستقلالية هو وقوف الولايات المتحدة الامريكية الى جانب مطالب المغاربة في حقهم بالحصول على الاستقلال الذاتي وهو ما تحقق عام ١٩٥٦.

وتبين من البحث ان للنخبة المجتمع المغربي دور بارز وأثر واضح في تطور الاحداث بما يؤدي الى جلاء كافة انواع الاستعمار عن طريق رفض كل سياسيات المساعدات الاوربية والاستعمارية والتحديث مقابل مطلب الاستقلال لأنهم وجدوا المحتلين متحكمين بالثروات حتى بعد الاستقلال مما ساهم في بروز الوعي الوطني لقيادة المغرب سياسيا.

سياسة الحسن الثاني تختلف عن سياسة والدة الملك محمد الخامس في عدم الاكتراث للمطالبات الشعب المغربي برفع الاقتصاد ومعالجة البطالة وسوء السياسات الاقتصادية التي ادت الى الانقلابات واعلان حالة الطوارئ ولكن مشكلة الصحراء الغربية التي جعلت الشعب يلتف حول الملك لإعادة سلطة الدولة على الموارد المعدنية والاراضي الزراعية هو ما أنقذ الملك من الهاوية أكثر من مرة.

كان لمشكلة الصحراء الغربية الاثر البالغ في تطور الاحداث السياسية الحدودية بين المغرب والجزائر وأدت الى تدخل اممي لحل المشكلة وتقسم الموارد الاقتصادية بسبب غنى هذه المنطقة وامتداد الصراع بين الدولتين لأكثر من قرن وانتهت بتقسيمها بين الدولتين.

الهوامش:

(١) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء،ط٣ ،الدار البيضاء ،ج١ ،٢٠٠٠ ،ص٢٤٣-٢٤٤ ،صلاح العقاد ،المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ،تونس ،المغرب الاقصى) ،ط٦،مصر ،١٩٩٣ ،ص٣٦٨

(١) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٢٨٠

(٢) علال الفاسي: ولد في مدينة فاس في حي الاندلس عام ١٩١٠ وهو من اسرة عربية عريقة من ال الجد الفهري الذين هاجروا من الاندلس الى المغرب الأقصى عام ٨٠٠ اذ انتقلوا الى فاس بسبب الانحصار الإسلامي في الاندلس وعرفت باسم عائلة الجد في الفاس للمزيد: فاطمة الزهرة جوادي وهدى بن أعماره ،علال الفاسي ودورة في العمل الوحدوي المغاربي (١٩١٠-١٩٧٥) رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشهيد حمة لخضر ،٢٠١٨

(١)محمد العلمي، علال الفاسي في المنفى، مجلة الفيصل، العدد ١٨٦ ،الرباط ١٩٩٢ ،ص٢٥ .

(٢) هيئة الامم المتحدة: منظمة دولية انشأت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ،وتعمل على حفظ الامن والسلام العالميين، وتنتمي الى المنظمة جميع الدول المستقلة في العالم للمزيد ينظر: يوسي ام هانيماكي ،الامم المتحدة ،مقدمه قصيرة ،ترجمة محمد فتحي خضر ،ط١، مصر ،٢٠١٣.

(١George Day، Les Affaires de La Tunisie Et Du Maroc devant Les Nations Unies, paris, ،١٩٥٣p.33.

(٢) مها ناجي حسين ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٥٤-١٩٧٨) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد، ٢٠٠١ ، ص ص ١٠-١١.

(٣) مها ناجي حسين، المصدر نفسه ،ص ص ١٢-١٣.،بشيرة سواكر ،رحمه نغاق ،موقف الحركات الوطنية المغاربية من نزول الحلفاء بالمغرب الاقصى والجزائر وتونس ١٩٤٢-١٩٤٥ ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،ص١٦-١٧

(١) محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ،منشورات اتحاد الكتاب العربي ،دمشق ،٢٠٠٤،ص١٤٦

(١) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٢٨٩-٢٩٠

(٢) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة نقولا زيادة ، مراجعة انيس فريحة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣ ، ص ٤٩١ .

(٣) عبد الحق عزوزي، واخرون، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، المغرب ،٢٠١٠ ،ص١١٣

(١) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية وافريقيا ابان الثورة الجزائرية، ج١ ،دار السبيل ،الجزائر ،٢٠٠٩ ،ص١٦٧

(٢) اسيم القرقري ،علال الفاسي واستراتيجية مقاومة الاستعمار افريقيا الشرق ،المغرب ،٢٠١٠ ،ص١١٤
(٣) فضيلة لعيدي، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية المغربية (١٩١٠-١٩٥٦) مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،٢٠١٦،ص٤٣
(١) روم لاندو ، المصدر السابق ، ص ٤٣٥.
(٢) محمد عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٩ ، ص ٨١ .
(١) محمد عابد ، المغرب الى اين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص ص ١٢-١٣.
(١) ازغيدي محمد الحسن، تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،بغداد ١٩٨٣ ،ص٧٨-٧٩ .

(٢) النان ولد المامي، الوحدة العربية في فكر الاحزاب المغاربية ذات التوجه القومي اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠، ص ٨٦ – ٨٧ .
(٣) النان ولد المامي، المصدر نفسه، ص٨٨
(١) صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث، القاهرة ، د.ت ،ص٤٩٥.

(١) عادل السملالي، الخريطة السياسية المغربية، مجلة الوطن العربي، العدد ١٧٠، باريس ،١٩٨٠ ،ص٢٢.
(١) كاتب مغربي، تطور الحركة الوطنية في المغرب، مجلة البلاغ، العدد ٦٩ ،بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ ،ص٣٦.
(٢) محمود المسعود الشابي، المغرب العربي على مفترق الطرق، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ص ٣١-٣٣.
(٣) مجموعة باحثين، العولمة والرأسمالية وإثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، الدنمارك ،٢٠١٥ ،ص٢٩٨ -٢٩٩.
(١)مجموعة مؤلفين ،٢٠ فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٨.
(٢) حنان علي ابراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب –الجزائر –تونس –ليبيا –موريتانيا) ،ط١ ،الاردن ،٢٠١٥ ،ص٣٦ -٣٩
(١) بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٣ -١٩٨٨ رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ،٢٠٠٨ ،٨٠-٨٢
(١) احمد الدغراني، الانتخابات الاحزاب السياسة المغربية، مطبعة المعارف الجديد، الرباط ،١٩٩٠ ،ص١٠١
(١) الشبكة الاوربية –المتوسطية لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في المغرب والصحراء الغربية، بروكسل ،٢٠١٥ ،ص١٥
(١) ثامر عزام حمد الدليمي، العلاقات العسكرية المغربية –الامريكية ابان سنوات حكم الملك الحسن الثاني ١٩٦١-١٩٩٩،كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة تكريت ،٢٠٢٠ .
(١) نقلا عن: سمر رحيم نعمه جبارة الخزاعي ،العلاقات المغربية الامريكية ١٩٥٦-١٩٩١ ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ،٢٠٠٣،ص٩٩
(2)عبد الكريم غلاب ، المصدر السابق ، ص٢٩٣.
(١) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٩٠.
(١) عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٩٣.
(٢) إريك لوران، ذاكرة ملك (الحسن الثاني) ، المغرب ، د.ت. ص٩١-٩٣.
(١) نور عبد الحسن خادم، موقف الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التطورات السياسية الداخلية في المغرب ١٩٧٦ -١٩٨٢ ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ،٢٠١٨.

(٢) عادل خليل الدليمي ،مشكلة الصحراء الغربية ،محاولة لدراسة نماذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي ،رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية القانون السياسية ،جامعة بغداد ،١٩٧٨ ،ص٢٥-٢٦

(١) ليلى خليل بديع، احتواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) ، بيروت ،دار المسيرة ،١٩٧٦ ،ص١١-١٢

المصادر :

١-الكتب الاجنبية

1- George Day, Les Affaires de La Tunisie Et Du Maroc devant Les Nations Unies, paris, 1953.

٢- الرسائل والاطاريح

١- ازغيدي محمد لحسن، تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٣.

٢- النان ولد المامي، الوحدة العربية في فكر الاحزاب المغاربية ذات التوجه القومي اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٠.

٣- بشيرة سواكر، رحمه نغاق، موقف الحركات الوطنية المغاربية من نزول الحلفاء بالمغرب الاقصى والجزائر وتونس ١٩٤٢-١٩٤٥ ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

٤- بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٣ -١٩٨٨ رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ،٢٠٠٨.

٥- سمر رحيم نعمه جبارة الخزاعي، العلاقات المغربية الامريكية ١٩٥٦-١٩٩١ ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ،٢٠٠٣

٦- فاطمة الزهرة جوادي وهدى بن أعماره، علال الفاسي ودورة في العمل الوحدوي المغاربي (١٩١٠-١٩٧٥) رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشهيد حمة لخضر ،٢٠١٨.

٧- فضيلة لعيدي، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية المغربية (١٩١٠-١٩٥٦) مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة محمد بوضياف –المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،٢٠١٦.

٨- عادل خليل الدليمي، مشكلة الصحراء الغربية، محاولة لدراسة نماذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية القانون السياسية، جامعة بغداد ،١٩٧٨.

٩- مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية، دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٥٤-١٩٧٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

الكتب العربية والمعربة

١- اسيم القرقري، علال الفاسي واستراتيجية مقاومة الاستعمار افريقيا الشرق، المغرب ،٢٠١٠.

٢- احمد الدغراني، الانتخابات الاحزاب السياسة المغربية، مطبعة المعارف الجديد، الرباط ،١٩٩٠.

٣- الشبكة الاوربية –المتوسطية لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في المغرب والصحراء الغربية، بروكسل ،٢٠١٥.

٤- حنان علي ابراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب –الجزائر –تونس –ليبيا –موريتانيا)، ط١ ،الاردن ،٢٠١٥.

٥- ثامر عزام حمد الدليمي، العلاقات العسكرية المغربية –الامريكية ابان سنوات حكم الملك الحسن الثاني ١٩٦١-١٩٩٩،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ،٢٠٢٠.

٦- إريك لوران، ذاكرة ملك (الحسن الثاني)، المغرب، د.ت.

٧- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، ط٦،مصر ،١٩٩٣.

٨- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة انيس فريحة، بيروت، لبنان، ١٩٦٣،

٩- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ط٣ ،الدار البيضاء، ج١ ،٢٠٠٠

١٠- عبد الحق عزوزي، واخرون، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، المغرب ،٢٠١٠.

١١- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية وافريقيا ابان الثورة الجزائرية، ج١ ،دار السبيل، الجزائر ،٢٠٠٩.

١٢- صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث، القاهرة، د.ت.

١٣- مجموعة باحثين، العولمة والرأسمالية وإثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، الدنمارك ،٢٠١٥.

١٤-مجموعة مؤلفين ،٢٠ فبراير ومألات التحول الديمقراطي في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٨.

١٥- محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق ،٢٠٠٤.

١٦- محمود المسعود الشابي، المغرب العربي على مفترق الطرق، بيروت، لبنان ، ١٩٧٣.

١٧- يوسي ام هانيماكي، الامم المتحدة، مقدمه قصيرة، ترجمة محمد فتحي خضر، ط١، مصر ،٢٠١٣.

المجلات العربية

١- محمد عابد الجابري، المغرب الى اين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.

٢- محمد العلمي، علال الفاسي في المنفى، مجلة الفيصل، العدد ١٨٦ ،الرباط ١٩٩٢

٣- عادل السملالي، الخريطة السياسية المغربية، مجلة الوطن العربي، العدد ١٧٠، باريس ،١٩٨٠.

٤- كاتب مغربي، تطور الحركة الوطنية في المغرب، مجلة البلاغ، العدد ٦٩، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.

٥- نور عبد الحسن خادم، موقف الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التطورات السياسية الداخلية في المغرب ١٩٧٦ -١٩٨٢ ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ،٢٠١٨.